مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

هزيمة الحوثيين ستتطلب أكثر من مجرد قتل زعيمهم

ترجمات أبعاد

فبراير 2025

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

- كيف يمكن لترامب أن ينجح في تعطيل تهريب الأسلحة عبر البحر الأحمر من قبل الحوثيين؟
- إيران تواصل إرسال شحنات الأسلحة إلى الحوثيين: مؤشر على تصعيد قادم
- الحوثيون يتجاوزون أزمة الشحن في البحر الأحمر دون خسائر
- الحقيقة حول الحوثيين في اليمن وتصنيفهم الجديد كمنظمة إرهابية
- هزيمة الحوثيين ستتطلب أكثر من مجرد قتل زعيمهم
- الحوثيون يعلقون هجماتهم - في الوقت الراهن
- مطار جزيرة «عبد الكوري» الغامض أصبح الآن يعمل بكامل طاقته
- يجب على الرئيس ترامب إبقاء أمريكا خارج اليمن
- لا انتعاش لحركة المرور في البحر الأحمر

كيف يمكن لترامب أن ينجح في تعطيل تهريب الأسلحة عبر البحر الأحمر من قبل الحوثيين؟

إليونورا أرديماني

كثّفت الولايات المتحدة وحلفاؤها جهودهم لمنع تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين في اليمن. ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها، أعاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية بعد ثلاثة أيام فقط من توليه منصبه، كما أعاد فرض سياسة العقوبات المشددة ضد إيران، بهدف استهداف الشبكات المالية والعسكرية الداعمة لها

ويشير القرار التنفيذي بشأن تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية إلى أن السياسة الأمريكية تركز على العمل مع الشركاء الإقليميين للقضاء على قدرات الحوثيين، وحرمانهم من الموارد التي تمكنهم من شن الهجمات ضد المدنيين الأمريكيين، وحلفاء الولايات المتحدة، وحركة الملاحة في البحر الأحمر

ويتماشى هذا النهج مع مبادرة شراكة الأمن البحري اليمنية التي أطلقتها المملكة المتحدة في نوفمبر، بدعم أمريكي، لتعزيز قدرات خفر السواحل اليمني. وتعكس هذه الخطوات التزام الولايات المتحدة بمواجهة شبكات إمداد الأسلحة للحوثيين، مع إبقاء الباب مفتوحًا لاحتمال اتخاذ إجراءات عسكرية أكثر صرامة ضد الجماعة المدعومة من إيران

وتعتبر الولايات المتحدة أن تعزيز التعاون البحري مع الحكومة اليمنية والقوات الحليفة لها في جنوب اليمن يمكن أن يكون خطوة رئيسية في الحد من القدرات الهجومية المتزايدة للجماعات المسلحة في البحر الأحمر. ومن شأن هذا النهج أن يدعم المؤسسات اليمنية في استعادة سيادتها، ويضعف التحالفات الناشئة بين الحوثيين وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وحركة الشباب، كما سيجعل من الصعب على روسيا تطوير علاقات عسكرية استراتيجية مع الحوثيين

دعم خفر السواحل اليمني

وفي ظل تحسن إمكانيات خفر السواحل اليمني بفضل التدريب والمعدات التي حصل عليها خلال الأشهر الأخيرة من إدارة بايدن، إلى جانب انتظام صرف رواتب أفراده، تزداد قدرته على مواجهة تهريب الأسلحة الموجهة إلى الحوثيين

وغالبًا ما اعترضت القوات البحرية المشتركة التي تقودها الولايات المتحدة قوارب تحمل أسلحة متجهة إلى الحوثيين في المياه الدولية، فيما يُمكن لخفر السواحل اليمني أن يكمّل هذه الجهود داخل المياه الإقليمية اليمنية

وكجزء من الشراكة الأمنية البحرية اليمنية، ستوفر المملكة المتحدة قوارب وتدريبات ومساعدات لخفر السواحل اليمني لحماية السواحل اليمنية وضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر. كما ستقوم بتمويل برامج تدريبية عبر صندوق المساعدة الفنية لليمن

وفي ديسمبر الماضي، أكدت السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس جرينفيلد، التزام واشنطن بمواصلة العمل مع خفر السواحل اليمني لمكافحة الأنشطة غير المشروعة على السواحل اليمنية. وفي فبراير، زار مسؤول يمني رفيع القيادة المركزية الأمريكية لمناقشة سبل التصدي للتهديدات الحوثية

وفي خطوة ملموسة، تمكن خفر السواحل اليمني في ١٣ فبراير من اعتراض سفينة شحن تحمل كمية كبيرة من الأسلحة، كانت في طريقها من جيبوتي إلى ميناء الصليف الذي يسيطر عليه الحوثيون، وذلك بالتنسيق مع قوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح، التي تسيطر على قسم البحر الأحمر التابع لخفر السواحل

التصدي لشبكات التهريب

يُعتبر تهريب الأسلحة في منطقة البحر الأحمر تهديدًا يتجاوز الحوثيين، إذ تلعب الجماعة المدعومة من إيران دورًا متزايدًا في إدارة هذه التجارة غير المشروعة. ومع تزايد الاضطرابات في اليمن، السودان، والصومال، تعزز الجماعات المسلحة غير الحكومية قدراتها الهجومية، مما يجعل الحاجة إلى وقف تهريب الأسلحة أكثر إلحاحًا

وقد سمحت الهجمات التي شنها الحوثيون على الشحن البحري وإسرائيل منذ أواخر ٢٠٢٣ بزيادة نفوذهم وإقامة تحالفات جديدة في البحر الأحمر. وعلى الرغم أن إيران توفر الأسلحة الرئيسية لهذه الجماعة، فإن الحوثيين يعملون على تطوير شبكة تمويل وإمداد مستقلة عن طهران

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى وجود تعاون تكتيكي بين الحوثيين وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، حيث يُعتقد أنهم زوّدوا التنظيم بطائرات مسيّرة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تهريب الأسلحة بين الحوثيين وحركة الشباب الصومالية عبر ولاية بونتلاند

وإلى جانب مواجهة التهريب، تسعى الولايات المتحدة إلى تقليل فرص التعاون العسكري بين الحوثيين وروسيا. وتشير تقارير إعلامية إلى أن الجماعة كانت تجري محادثات مع موسكو للحصول على أسلحة، مستفيدة من الشراكة الاستراتيجية الروسية-الإيرانية. كما تم رصد عناصر من الاستخبارات العسكرية الروسية في مناطق يسيطر عليها الحوثيون، حيث قيل إنهم جنّدوا يمنيين للقتال في أوكرانيا

وعلى الرغم أن أي تصعيد بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن أوكرانيا قد يزيد من احتمالية دعم موسكو للحوثيين، فإن أي تخفيف للتوترات بين الطرفين قد يحد من التعاون العسكري بين الحوثيين وروسيا في المستقبل القريب

تعزيز الحكومة اليمنية والمؤسسات الأمنية

كلما زادت المساعدات الأمريكية للقوات اليمنية، زادت قدرة الحكومة اليمنية والقوات المتحالفة معها في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية على استعادة الوجود المؤسسي في البلاد

ومنذ تصاعد الهجمات الحوثية على السفن، زادت مطالب الحكومة اليمنية وشركائها الإقليميين بالحصول على دعم أمريكي ودولي لاستعادة الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون. وفي مؤتمر ميونيخ للأمن، دعا رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي إلى تمكين الحكومة من ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، مؤكدًا أن هذا يتطلب دعمًا دوليًا لمنع تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين

وفي لقاء سابق خلال حوارات روما المتوسطية في نوفمبر، طلب وزير الخارجية اليمني شايع محسن الزنداني تعزيز قدرات القوات اليمنية، خاصة خفر السواحل، لمواجهة عمليات التهريب

ومع تبلور استراتيجية إدارة ترامب في اليمن، يتضح أن قطع طرق إمداد الحوثيين بالأسلحة يمثل ركيزة أساسية لهذه السياسة، فيما يبدي الشركاء الإقليميون استعدادهم للعب دور أكثر فاعلية في تنفيذ هذه الخطة. ومن المؤكد أن استراتيجية صارمة وشاملة لتعطيل شبكات التهريب ستنعكس إيجابًا على استقرار المنطقة، وأمن الممرات الملاحية العالمية

https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/trump-red-sea-weapons-smuggling-/yemen-houthis

إيران تواصل إرسال شحنات الأسلحة إلى الحوثيين: مؤشر على تصعيد قادم

The Maritime Executive
INTELLECTUAL CAPITAL FOR LEADERS

في الثامن والعشرين من يناير، أكدت القيادة المركزية الأمريكية، أنها ، اعترض زورق خفر السواحل الأمريكي من فئة سنتينل USCGC Clarence Sutphin Jr زورقًا شراعيًا في بحر العرب واكتشفت شحنة من الأسلحة والمتفجرات الإيرانية على متنه

وشملت الشحنة مكونات لصواريخ باليستية متوسطة المدى وطائرات مسيّرة بحرية، بالإضافة إلى معدات اتصالات وشبكات عسكرية، فضلًا عن تجهيزات لمنصات إطلاق صواريخ موجهة مضادة للدبابات

وقد يكون التأخير في الإعلان عن تفاصيل الضبط ناتجًا عن قيام فريق خفر السواحل بجمع الأدلة، والتي، بعد تحليلها، أثبتت أن الشحنة أُرسلت من إيران وكانت في طريقها إلى الحوثيين في اليمن

نمط تهريب الأسلحة إلى الحوثيين

يتطابق هذا الضبط مع نمط تهريب معروف، أكدته تقارير لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة سنويًا. حيث يتم تحميل المواد الموجهة إلى الحوثيين على متن مراكب شراعية غير معروفة، يقودها طواقم بدون جنسية، انطلاقًا من مستودعات تابعة لوحدة 190 في فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، في موانئ مثل تشابهار وبندر عباس وغيرها. بعد ذلك، تُنقل المواد إلى سفن صيد قبالة الساحل اليمني، ثم تُهرَّب عبر الشواطئ والمناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين

وخلال العام الماضي، سلكت بعض مراكب التهريب طريقًا مباشرًا إلى موانئ صيد صغيرة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في البحر الأحمر، في محاولة لتجنب الاعتراض. وتعتمد وحدة 190على استراتيجية تفترض فقدان بعض الشحنات، لكن توزيعها على عدة سفن يزيد من فرص وصول كميات كافية إلى وجهتها

إيران تحافظ على تدفق الأسلحة إلى الحوثيين رغم الضغوط

يشير هذا الضبط إلى أن إيران لا تزال مصممة على تزويد الحوثيين بالأسلحة، مما يعزز التهديدات المتفرقة التي تنظمها طهران عبر محور المقاومة. وعلى الرغم من تراجع قوة حزب الله والميليشيات المرتبطة بإيران في سوريا ضمن هذا المحور، فإن الحوثيين لا يزالون يشكلون عنصرًا رئيسيًا في القدرات الإيرانية، إذ يُنظر إليهم باعتبارهم أداة مهمة لتوسيع نطاق التهديدات الإيرانية

كما يجب تعويض المخزون المستنزف من الصواريخ والطائرات المسيّرة، سواء تلك التي استُخدمت قبل الهدنة في البحر الأحمر، أو التي دمرتها الغارات الجوية الأمريكية والإسرائيلية والبريطانية

قلق إيراني من إدارة ترامب الجديدة والتصعيد الإقليمي

تعيش القيادة الإيرانية حالة من القلق إزاء نوايا إدارة ترامب الجديدة، إلى جانب التهديد الإسرائيلي للبرنامج النووي الإيراني. كما أن وقف إطلاق النار في غزة ولبنان منح إسرائيل مساحة إضافية للمناورة، في وقت أضعفت فيه الهجمات السابقة الدفاعات الجوية الإيرانية

وفي خطاب بمدينة تبريز بمناسبة الذكرى الـ ٤٦ للثورة الإسلامية، أقر المرشد الأعلى علي خامنئي بارتفاع المخاطر، لكنه أكد أن قدرة إيران على مواجهة التهديدات العسكرية «في مستوى ممتاز». كما أن معظم القدرات الصاروخية الباليستية الإيرانية، المنتشرة في ٢٥ مجمعًا تحت الأرض، لا تزال سليمة، ويمكن أن تنفذ هجومًا أقوى مما حدث في عملية الوعد الصادق ٢ التي استهدفت إسرائيل في ١ أكتوبر ٢٠٢٤. وكرر كبار قادة الحرس الثوري التهديد بتنفيذ عملية الوعد الصادق ٣.

إيران تعزز مخزونها من الصواريخ

في إطار تعزيز مخزونها من الصواريخ، تمكنت إيران من إدخال ٣٤ حاوية محملة بنترات الصوديوم إلى ميناء **بندر عباس** عبر السفينة **MV Golbon** الأسبوع الماضي. وتُستخدم هذه المادة في إنتاج الوقود الصلب للصواريخ، الذي تعاني إيران من نقص في إنتاجه محليًا

وفي الوقت نفسه، لا تزال السفينة الشقيقة **MV Jairani**، التي يُفترض أنها تحمل شحنة مماثلة، في طريقها عائدة من شنغهاي

https://maritime-executive.com/article/iran-s-arm-shipments-to-the-houthis-continue-a-sign-of-trouble-ahead

الحوثيون يتجاوزون أزمة الشحن في البحر الأحمر دون خسائر

Geopolitical Monitor

باولو أغيار

اكتسب الحوثيون، منذ تدخلهم في الحرب بين إسرائيل وحماس أواخر عام ٢٠٢٣، قوة عسكرية ونفوذًا سياسيًا متزايدًا. فقد أدى هذا الصراع إلى تعزيز تجنيدهم، حيث ارتفع عدد مقاتليهم من ٢٢٠,٠٠٠ في عام ٢٠٢٢ إلى نحو ٣٥٠,٠٠٠ بحلول أواخر ٢٠٢٤. كما عززوا سيطرتهم على شمال اليمن، مستقطبين القبائل والجماعات السياسية التي تتماشى مع موقفهم المناهض لإسرائيل. وقد أثار استغلالهم للصراعات الإقليمية لتعزيز مكاسبهم السياسية والعسكرية مخاوف بشأن استقرار اليمن وأمن المنطقة ككل

لاعب عسكري يزداد تعقيدًا في البحر الأحمر

توسعت القدرات العسكرية للحوثيين بشكل كبير بفضل الدعم الإيراني، حيث زودتهم طهران بتكنولوجيا متقدمة للصواريخ والطائرات المسيّرة. وتضم ترسانتهم حاليًا صواريخ مثل «حاتم-٢» و«عاصف» المضاد للسفن، بالإضافة إلى طائرات مسيّرة إيرانية الصنع، ما مكنهم من استهداف مواقع بعيدة، بما في ذلك إسرائيل، والسفن الأمريكية والبريطانية، والممرات التجارية الحيوية في البحر الأحمر وخليج عدن

لم يعد الحوثيون يعتمدون فقط على تكتيكات حرب العصابات التقليدية، بل تبنّوا استراتيجيات مشابهة لأساليب وكلاء إيران الآخرين مثل حزب الله، بما في ذلك استخدام أسراب الطائرات المسيّرة، والضربات الصاروخية الدقيقة، وتقنيات الحرب الإلكترونية لتعطيل أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي. كما طوروا استراتيجيات نشر متقدمة تعتمد على منصات إطلاق متنقلة، والمناطق الساحلية، ومستودعات تخزين تحت الأرض يصعب اكتشافها.

ومنذ نوفمبر ٢٠٢٣، شنّ الحوثيون أكثر من ١٠٠ هجوم في البحر الأحمر، مما تسبب في اضطرابات كبيرة لحركة الشحن التجاري وإعاقة سلاسل التوريد العالمية، الأمر الذي استدعى استجابة دولية. وقد حققت هذه الحملة هدفين رئيسيين:

١. إظهار قوتهم على الساحة الدولية.
٢. تعزيز شرعيتهم الداخلية بتصوير أنفسهم كمدافعين عن فلسطين وسيادة اليمن.

القدرة على الصمود رغم الضربات الجوية الأمريكية والبريطانية

على الرغم من الضربات الجوية الأمريكية والبريطانية المستمرة التي تستهدف مخازن الأسلحة والبنية التحتية العسكرية للحوثيين، فقد أثبتوا قدرتهم على الصمود والتكيف. ساعدهم في ذلك نشر الأصول العسكرية داخل البنية التحتية المدنية، وفي مناطق نائية، وتحت الأرض، مما خفّف من تأثير الهجمات. بالإضافة إلى ذلك، مكّنهم نهج الحرب غير المتكافئة، والدعم اللوجستي والعسكري المستمر من إيران، من مواصلة شنّ الهجمات رغم الضغوط الخارجية

عزز الحوثيون أيضًا قدراتهم في الحرب البحرية، حيث استخدموا قوارب مفخخة مسيّرة وألغامًا بحرية لاستهداف خطوط الملاحة والسفن الحربية في المنطقة

الحوثيون جزء أساسي من «محور المقاومة» الإيراني

عزّز الحوثيون موقعهم داخل محور المقاومة الإيراني، الذي يضم إيران وحزب الله وحماس، ما زاد من نفوذهم داخليًا وإقليميًا. كما أن خطابهم المناهض لإسرائيل وأمريكا يلقى صدى واسعًا في اليمن، حيث تنتشر مشاعر الغضب تجاه التدخلات الغربية، ما يساعدهم على كسب تأييد شعبي أوسع

وقد ساهم تدخلهم في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في تعزيز دعمهم الشعبي، حيث يُنظر إليهم على أنهم يشاركون بنشاط في القتال ضد إسرائيل والغرب. وقد استغلوا هذه السردية لتعزيز قبضتهم على شمال اليمن، مما أدى إلى إضعاف خصومهم السياسيين وتقليص المعارضة الداخلية

كما أن الغارات الإسرائيلية التي استهدفت مواقعهم عززت من مكانتهم القومية، حيث تمكنوا من تصوير أنفسهم كعدو مباشر لإسرائيل وكجزء من الصراع الإقليمي الأوسع. وعلى الرغم من هذه الضربات، إلا ‘أن قوتهم العسكرية لم تتراجع ، بل استغلوها لحشد مزيد من الدعم والتجنيد

وفي الوقت ذاته، لا تزال الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا (IRG) تعاني من الضعف والانقسامات الداخلية وغياب التنسيق العسكري، في حين أن المجلس الانتقالي الجنوبي (STC)، الذي يسيطر على أجزاء من جنوب اليمن، لم يتمكن من توحيد جهوده مع الفصائل المناهضة للحوثيين، مما يزيد من احتمالات انهيار الحكومة

يمنح هذا الانقسام السياسي المستمر الحوثيين فرصًا لتوسيع نفوذهم جنوبًا، مستهدفين مدنًا استراتيجية مثل مأرب وتعز. وإذا استمر هذا التوسع، فقد يسيطرون على الموارد النفطية والطاقة في اليمن، مما سيعزز مكانتهم كقوة مهيمنة في البلاد، ويمنحهم ورقة ضغط أقوى في أي مفاوضات مستقبلية

تداعيات الأزمة البحرية في البحر الأحمر

أدت هجمات الحوثيين على خطوط الشحن في البحر الأحمر إلى تصعيد التوترات الجيوسياسية، مما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى اتخاذ إجراءات عسكرية واقتصادية. في البداية، أكد الحوثيون أن هجماتهم تستهدف سفنًا مرتبطة بإسرائيل، لكن مع توسّع نطاق استهدافهم للسفن التجارية، ازدادت التوترات الإقليمية

وعلى الرغم من تشكيل دوريات بحرية متعددة الجنسيات لحماية خطوط الشحن، لا تزال هناك تحديات في تحييد التهديد الحوثي بالكامل. فقد اقتصرت الردود الغربية حتى الآن على الدفاع أكثر من الهجوم، حيث تركزت الضربات الجوية على مواقع إطلاق الصواريخ، وأنظمة الرادار، ومستودعات الأسلحة، لكنها لم تنجح في تدمير القدرات العسكرية الأساسية للحوثيين

مستقبل الأزمة

يبدو أن الحوثيين عازمون على مواصلة حملتهم في البحر الأحمر، واستهداف إسرائيل بشكل متقطع، لا سيما إذا استمرت الأزمة في غزة. كما أن تماسكهم الداخلي، رغم الانقسامات القبلية والسياسية التاريخية، يجعلهم قوة مهيمنة في اليمن

لكن هذه الطموحات قد تنطوي على مخاطر كبيرة. فقد يؤدي التوسع المفرط جنوبًا إلى استفزاز قوى إقليمية مثل الإمارات، التي تسعى لحماية طرق التجارة البحرية والموانئ اليمنية. كما أن أي فراغ أمني قد تستغله تنظيمات مثل القاعدة وداعش، مما قد يزيد الوضع تعقيدًا

من ناحية أخرى، قد يدفع التصعيد الحوثي إلى تدخل دولي أوسع إذا أصبح تهديدهم يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد والأمن العالميين. فالولايات المتحدة وحلفاؤها يتخذون نهجًا دفاعيًا حاليًا، لكن استمرار الهجمات على التجارة والمصالح الغربية قد يدفعهم إلى تصعيد عسكري أقوى

ومع ذلك، قد لا يكون التدخل العسكري الدولي الشامل مطروحًا. فقد تفضّل الولايات المتحدة اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية، أو الضغط الدبلوماسي، أو تعزيز الحماية البحرية بدلاً من التورط في صراع طويل الأمد. كما أن هناك مخاوف من أن أي تصعيد عسكري قد يؤدي إلى رد فعل إيراني أو زيادة عدم الاستقرار الإقليمي

لذلك، من المرجح أن تظل السعودية والإمارات في الواجهة، حيث تفضّل القوى الغربية ترك قيادة المواجهة الإقليمية لهما، بدلاً من التورط المباشر في صراع معقد قد يستمر لسنوات

https://www.geopoliticalmonitor.com/houthis-emerge-from-red-sea-shipping-crisis-un-/scathed

الحقيقة حول الحوثيين في اليمن وتصنيفهم الجديد كمنظمة إرهابية

Fair Observer°
Independence, Diversity, Debate

فرناندو كارفاخال

ترامب يعيد تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية

أدرج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب جماعة الحوثيين، الفصيل المسلح المدعوم من إيران في اليمن، ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية .(FTO) جاء هذا القرار استجابةً لسيطرتهم القمعية على اليمن لعقد من الزمن، وشنّهم هجمات على الدول المجاورة. ومع ذلك، تروّج بعض وسائل الإعلام لرواية تزعم أن تصنيفهم جاء بسبب دعمهم للفلسطينيين، ما يعزز الدعاية المؤيدة للحوثيين بصورة مضللة

الدعاية المؤيدة للحوثيين تُسبب ضررًا فادحًا

مرة أخرى، يقع الجمهور العالمي ضحية للتغطية الإعلامية المنحازة التي تصوّر الحوثيين كممثلين لكافة اليمنيين، رغم أن ثلثي السكان يعيشون تحت تهديد السلاح. فمنذ سبتمبر ٢٠١٤، احتجز الحوثيون أكثر من ثمانية ملايين يمني كرهائن، مهددين حياتهم بالضربات الصاروخية والطائرات المسيّرة

وتستند إعادة تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية إلى سجل مليء بالجرائم، بما في ذلك الاستهداف العشوائي للمدنيين في اليمن والدول المجاورة. كما أن الهجمات الأخيرة على السفن التجارية المدنية، التي أثرت على الاقتصاد العالمي وهددت بحدوث كارثة بيئية في البحر الأحمر وبحر العرب، تعزز مبررات هذا التصنيف

تعزيز الدعاية المؤيدة للحوثيين لا يخدم الفلسطينيين ولا اليمنيين، بل يؤدي إلى تفاقم معاناة اليمنيين، حيث يرد الحوثيون بوحشية على أي معارضة. كما أن الدعم الإيراني المستمر مكّن الجماعة من تعزيز سيطرتها وقمع السكان، وهو نفوذ لم يكن ليتحقق لولا الإمدادات العسكرية والمالية والدعائية المقدمة لهم

جرائم الحوثيين في اليمن

قدّمت إيران للحوثيين طائرات مسيّرة وصواريخ وخبرات عسكرية، ما مكّنهم من تنفيذ عمليات دقيقة. ففي عام ٢٠١٥، كان استهدافهم للمحافظات المحررة عاملًا رئيسيًا في زحفهم نحو مدينة عدن الساحلية. كما نفذوا هجومًا صاروخيًا على مطار عدن في ديسمبر ٢٠٢٠، مستهدفين وزراء الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا

ومنذ أكتوبر ٢٠٢٢، شنّ الحوثيون ضربات على البنية التحتية النفطية في محافظتي حضرموت وشبوة، مما فاقم الأزمة الاقتصادية في جنوب اليمن

كما يواصل الحوثيون احتجاز آلاف المعتقلين السياسيين تعسفيًا، ومحاكمتهم في محاكم صورية في صنعاء. ومنذ يونيو ٢٠٢٤، أطلقت الجماعة حملة قمعية ضد اليمنيين العاملين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والسفارات الغربية، متهمة إياهم بالتجسس دون تقديم أي أدلة

استغلال المعاناة الإنسانية للدعاية السياسية

تكشف الإحصائيات حجم الأزمة الإنسانية التي فاقمها الحوثيون، حيث يحتاج ١٩,٥ مليون يمني إلى مساعدات إنسانية وحماية خلال هذا العام، بزيادة قدرها ١,٣ مليون شخص مقارنة بعام ٢٠٢٤. كما أن ١٧ مليون يمني – أي ما يقارب نصف السكان – غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية

وترجع هذه الأزمة إلى ممارسات الحوثيين، التي تشمل عرقلة إيصال المساعدات واعتقال العاملين في المجال الإنساني. وقد تراجعت استجابات الإغاثة الدولية بنسبة ٧٥٪ منذ عام ٢٠٢٢، نتيجة احتجاجات المانحين على استيلاء الحوثيين على الأموال والمساعدات الغذائية المرسلة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

السلام ليس في أجندة الحوثيين

أثبت الحوثيون مرارًا وتكرارًا أن السلام ليس من أولوياتهم. فهم يبررون قمعهم الأمني بزعم أن العدو يتربص بهم في كل مكان، مما يستدعي – وفقًا لهم – إنشاء أجهزة قمعية واسعة. كما يستخدمون ادعاءاتهم بدعم فلسطين كغطاء لصرف الانتباه عن انتهاكاتهم وجرائمهم ضد أبناء الشعب اليمني

https://www.fairobserver.com/world-news/the-truth-about-yemens-houthis-and-their-new-/terrorist-designation

هزيمة الحوثيين ستتطلب أكثر من مجرد قتل زعيمهم

أري هايتستين

WAR ON THE ROCKS

روى إدموند فيتون براون، السفير البريطاني السابق في اليمن، حوارًا مروّعًا جرى عام ٢٠١٦ مع المفاوضين الحوثيين، حيث زعم المسؤولون الحوثيون أن ميزتهم الاستراتيجية على القوات المدعومة من الغرب تكمن في أنهم «لا يكترثون بعدد اليمنيين الذين يموتون، وعندما يسقط عدد كافٍ منهم، سيأتي [الغرب] إلينا جاثيًا على ركبتيه متوسلًا لصنع السلام"

وقد ثبتت صحة هذا التوقع إلى حدٍّ كبير، إذ ازداد الضغط على التحالف المناهض للحوثيين منذ عام ٢٠١٨ لإنهاء الحملة في اليمن بسبب الخسائر الإنسانية الهائلة الناجمة عن النزاع. ومع ذلك، في حين أن الحوثيين لا يبالون بعدد اليمنيين الذين يُقتلون، فإن التنظيم قد يتأثر بشدة بمقتل شخص واحد على وجه التحديد: زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي

وأشار بعض المحللين إلى أن اغتيال عبد الملك الحوثي قد يؤدي إلى انهيار الجماعة، مما يفضي إلى القضاء على التهديد الذي تمثله. ومن الشائع، إلى درجة الابتذال، أن يتم اختزال الحل في «قتل القائد وستنتهي المشكلة». إلا أن الواقع أكثر تعقيدًا، إذ أصبحت حركة الحوثيين مؤسسية، مما منحها قدرة تنظيمية عالية تجعلها أكثر مرونة في مواجهة الضربات، ولم تتأثر بشكل كبير باغتيالات سابقة استهدفت قادتها البارزين. لذلك، في حين أن القضاء على زعيم الحوثيين قد يكون تطورًا مرحبًا به، فمن غير المرجح أن يكون بمفرده حلًّا شاملًا للتهديدات التي تشكلها الجماعة

عند تحليل تداعيات مقتل عبد الملك الحوثي، من الضروري النظر في التهديدات العديدة التي تمثلها الجماعة. فهي تمتلك القدرة والإرادة لمهاجمة الأصول الأمريكية وحلفائها ضمن نطاق ترسانتها الصاروخية الباليستية التي تصل إلى ٢٥٠٠ كيلومتر. كما أثبتت قدرتها على تعطيل الشحن الدولي من خلال إغلاق حركة المرور في البحر الأحمر فعليًا، مما أجبر التجارة البحرية على تغيير مسارها. علاوة على ذلك، وكما أظهر الحوثيون من خلال إرسال مرتزقة للقتال لصالح روسيا في أوكرانيا، فإن الجماعة مستعدة لتقديم خدماتها للجهات الفاعلة المارقة عالميًا مقابل الحصول على موارد مالية إضافية. ولسوء الحظ، من غير المرجح أن يتم القضاء على هذه التهديدات بضربة واحدة بطائرة مسيّرة، مهما كانت دقيقة

من المهم أيضًا التأكيد على أن اغتيال عبد الملك الحوثي مبرر لأسباب أخلاقية وقانونية وأمنية. فقد تسبب في إطالة أمد حرب لا داعي لها، أسفرت عن مقتل مئات الآلاف من اليمنيين، كما فرض حكمًا استبداديًا قاسيًا على نحو ٢٠ مليون شخص، شمل القتل والاغتصاب والنهب. إلى جانب ذلك، عمل على زعزعة استقرار الشرق الأوسط من خلال شن هجمات على جيرانه وتهديد التجارة البحرية الدولية

علاوة على ذلك، قدم الباحث باتريك جونستون تحليلًا مقنعًا يشير إلى أن اغتيال القادة البارزين في الجماعات المتمردة قد يؤثر بشكل كبير على فعاليتها، حيث أشار إلى أن «تحييد قادة التمرد له تأثير إحصائي واضح على نجاح جهود مكافحة التمرد». ومع ذلك، فإن مجرد كون اغتيال الحوثي يخدم العدالة والمصلحة الوطنية لا يعني بالضرورة أنه سيؤدي إلى انهيار الجماعة، ولا ينبغي المبالغة في أثر مقتله أو اعتباره حلًّا نهائيًا للقضاء على الحوثيين

لأربعة أسباب على الأقل، قد تكون تداعيات مقتل زعيم الحوثيين مخيبة للآمال لمن يعلّقون عليه آمالًا كبيرة.

أولًا: من المهم الاعتراف بحقيقة أن الحوثيين تطوروا من جماعة متمردة إلى كيان شبه دولة. فقد تم إضفاء الطابع المؤسسي عليهم جزئيًا من خلال استيلائهم على أجهزة الدولة اليمنية القائمة بعد استيلائهم على العاصمة صنعاء عام ٢٠١٤، كما عززوا سيطرتهم على المؤسسات بعد مقتل علي عبد الله صالح وتطهير الموالين له من البيروقراطية في عام ٢٠١٧. بالإضافة إلى سيطرتهم على الجهاز البيروقراطي الرسمي، أنشأ الحوثيون أيضًا هياكل قيادة سرية موازية مستوحاة من «حزب الله»، مثل «مجلس الجهاد». لذا، لم يعد الحوثيون مجرد ميليشيا غير منظمة، بل باتوا يمتلكون آلية هرمية وبيروقراطية خاضعة لسيطرة عبد الملك الحوثي. وعند مقارنتها بالحكم غير الرسمي القائم على الأفراد، فإن البيروقراطيات الأكثر تنظيمًا تكون بطبيعتها أقل ديناميكية، لكنها في الوقت ذاته أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التغييرات على مستوى الأفراد

إن سيطرة الحوثيين المحكمة على الاقتصاد في المناطق الخاضعة لهم تجعل من الصعب إزاحتهم. لطالما كان القطاع الخاص في اليمن ضعيفًا مقارنة بالقطاع العام المتضخم، ويعتمد العاملون في الحكومة بالمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون على النظام في تأمين دخلهم. ومع ذلك، لم تلبِ السيطرة على القطاع العام احتياجات الحوثيين المالية، مما دفعهم إلى الاستيلاء على جميع الصناعات الرئيسية في مناطقهم، بما في ذلك العديد من الشركات التي لم تكن مملوكة للدولة سابقًا. ففي قطاع الاتصالات، استحوذ النظام على شركتي «سبأفون» و»إم تي إن يمن» التي أصبحت الآن YOUtelecom وينطبق الأمر ذاته على البنوك التي تتخذ من صنعاء مقرًا لها، حيث أصبحت خاضعة للرقابة الرسمية أو غير الرسمية من قبل المشرفين الحوثيين لضمان امتثالها لسياسات النظام. وبالإضافة إلى هيمنتهم على الاقتصاد المحلي، يسيطر الحوثيون على جميع الموانئ البحرية (كالحديدة ورأس عيسى) والمعابر الحدودية البرية، مما يمنحهم سيطرة شبه كاملة على التجارة مع الجهات الخارجية

كما تُعزز سيطرة الحوثيين على ٢٠ مليون شخص في مناطق نفوذهم أجهزة استخبارات متعددة مكرسة لقمع أي تهديد لسلطتهم المطلقة. فالأمن الوقائي، الذي يديره إحسان الحمران، معني بتحييد التهديدات الداخلية داخل الحركة الحوثية نفسها. أما جهاز الأمن والمخابرات، بقيادة عبد الحكيم الخيواني، فيركز على فرض السيطرة على مختلف جوانب الحياة المدنية، من قمع المعارضين السياسيين إلى توجيه الرأي العام وضمان توزيع الموارد بما يخدم مصالح النظام. وتشمل أجهزة الدولة الأخرى المكرسة لترسيخ الحكم الحوثي جهاز استخبارات الشرطة، الذي يديره ابن شقيق عبد الملك الحوثي، بالإضافة إلى قوات الأمن المركزي. ويتجاوز هذا الجهاز الأمني الواسع والمترابط والمخصص لضمان سيطرة النظام ومنع بروز أي تهديدات بكثير ما تمتلكه المنظمات الإرهابية التقليدية

ويثير هذا الواقع تساؤلات حول مدى انطباق بعض النظريات المتعلقة باغتيال كبار قادة الجماعات الإرهابية، مثل تلك التي قدمها الباحث برايان برايس، على حالة الحوثيين. ففي مقالته عام ٢٠١٢ بعنوان «استهداف كبار الإرهابيين»، يوضح برايس أن «قطع رأس القيادة يزيد بشكل كبير من معدل انهيار الجماعات الإرهابية، حتى بعد أخذ العوامل الأخرى في الاعتبار». ومع ذلك، يبدو أن بحثه يركز على مجموعات التمرد غير النظامية التي تضم عشرات إلى بضعة آلاف من الأفراد. وعلى الرغم من أن مسألة الخلافة تمثل دائمًا تحديًا لأي منظمة، فإن استنتاجات برايس قد لا تكون قابلة للتطبيق على جماعة مثل الحوثيين. وبالنظر إلى تعدد المؤسسات المكرسة لضمان استمرارية حكمهم على شمال اليمن، يمكن اعتبار النظام في صنعاء مزيجًا بين جماعة إرهابية مثل «القاعدة» ونظام استبدادي مارق على غرار إيران أو كوريا الشمالية

علاوة على ذلك، فإن الحوثيين وحلفاءهم في بيروت وطهران حظوا بوقت كافٍ للتحضير لأي محاولات لاغتيال عبد الملك الحوثي. ومن المرجح أنهم اتخذوا إجراءات للحيلولة دون نجاح مثل هذه العمليات، فضلاً عن وضع آلية واضحة لـ «اليوم التالي». قد تشمل هذه الإجراءات عزله عن جميع وسائل الاتصال الإلكتروني، وإبقائه في مواقع آمنة وسرية، ومنع كبار القادة من التجمع، بالإضافة إلى تحديد مسار واضح لعملية الخلافة في حال مقتله

لكن حتى لو لم تسر عملية الخلافة بسلاسة بعد وفاة عبد الملك، فلا ينبغي الافتراض بأن الحركة الحوثية ستنقسم أو تنهار تلقائيًا. فقد مكّنت الروابط العائلية والتاريخية والأيديولوجية الحوثيين من حل الخلافات الداخلية بين قادتهم في الماضي. وبينما لا يمكن الجزم بكيفية اختيار خليفته أو من سيكون، فمن المؤكد أن هذه المسألة قيد الدراسة من قبل صناع القرار داخل النظام، مع وجود العديد من المرشحين البارزين من داخل العائلة، مثل وزير الداخلية عبد الكريم الحوثي والمسؤول الأمني الكبير علي الحوثي

ونظرًا للعلاقة الوثيقة بين إيران والحوثيين، فمن المرجح أنه في حال حدوث اضطراب مؤقت في صنعاء نتيجة اغتيال عبد الملك، ستسعى طهران إلى التدخل لمساعدة حلفائها على استعادة التوازن. وعلى غرار ما حدث مع «حزب الله»، قد يختار خلفاء الحوثي المحتملون اللجوء إلى إيران مؤقتًا في فترات عدم الاستقرار. ومن غير المستبعد أن تكون طهران قد جهزت بالفعل قادة حوثيين شبابًا على مدى أكثر من عقد ليكونوا بدائل محتملة في مثل هذه الظروف

وفي حين قد يجادل البعض بأن إيران بدأت في تقليص خسائرها بعد فشل وكلائها في عدة ساحات خلال العام الماضي، فإن استمرار قدرة الحوثيين على زعزعة الاستقرار في المنطقة قد يكون المكسب الوحيد الذي تحققه طهران، في وقت يعاني فيه بقية محورها الإقليمي من التراجع أو الانهيار

وفي هذا السياق، يشير الباحث غرايج ر. كلاين في مقالته «زعيم داعش مات، لكن هل عمليات القتل المستهدف فعالة؟» إلى أن تأثير اغتيال القادة يعتمد على حجم المنظمة وخبرتها وطبيعة قيادتها. ويؤكد أنه «إذا كانت الجماعة الإرهابية تحتفظ بكادر من المقاتلين ذوي الخبرة، أو لديها خط خلافة واضح، فإن عمليات القتل المستهدف يكون لها تأثير محدود على قدراتها». فالجماعات الأكبر والأقدم أكثر قدرة على النجاة من فقدان قادتها، نظرًا لامتلاكها بدائل مؤهلين جاهزين لتولي القيادة

وبالنظر إلى عقود من الصراع وخبرة الحوثيين في إدارة صفوفهم، إلى جانب مئات الآلاف من المقاتلين الموالين لهم، فإن لديهم قاعدة واسعة من المرشحين المحتملين ذوي الكفاءة العالية لخلافة عبد الملك الحوثي. ووفقًا لتحليل كلاين، فإن هذه العوامل تضع الحوثيين في موقع يمكّنهم من التخفيف من تداعيات أي اغتيال محتمل لقائدهم

ثالثا، هناك أمثلة تاريخية ذات صلة فشلت فيها الاغتيالات الناجحة لقادة الإرهابيين في التأثير سلبا على الأداء في ساحة المعركة أو حتى مهدت الطريق لقادة أكثر كفاءة لتولي زمام الأمور. ويمكن للمرء أيضا أن يجادل بأن اغتيال إسرائيل لزعيم «حزب الله» عباس الموسوي في عام ١٩٩٢ مهد الطريق أمام حسن نصر الله الأكثر قدرة للسيطرة على التنظيم. وقبل وفاته في عام ٢٠٢٤ ، بنى نصر الله التنظيم ليصبح أكبر منظمة إرهابية وأفضلها تمويلا في العالم ويمكن القول إنه أقوى جيش عربي في الشرق الأوسط.

حتى أن هناك أمثلة على هذه الظاهرة المقلقة نفسها التي تحدث داخل اليمن. لم يسيطر عبد الملك على حركة الحوثيين إلا بعد اغتيال شقيقه حسين على يد الحكومة اليمنية في عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين، قام بتنمية حركة حرب العصابات بالأسلحة الصغيرة وتحويلها إلى جهاز شبيه بالدولة مع ترسانة صواريخ باليستية خطيرة. وفي الآونة الأخيرة، من بين أبرز الحوثيين الذين اغتالهم التحالف المناهض للحوثيين: طه المدني، الذي كان أحد كبار قادة الحوثيين في ساحة المعركة واغتيل في عام ٢٠١٦. صالح الصماد، الذي كان يعادل رئيس حكومة الحوثيين واغتيل عام ٢٠١٨. وإبراهيم الحوثي، الذي كان شقيق عبد الملك ووصف هو نفسه بأنه «زعيم بارز» قبل مقتله في عام ٢٠١٩. تم استبدال جميع هؤلاء الأفراد ولم يؤد وفاتهم إلى فوضى تنظيمية. وفي حين أنه من الصحيح أن أيا من هؤلاء الأفراد لم يكن يتمتع بقوة ومكانة عبد الملك الحوثي، حيث يمكن أن يكون لمقتله تأثير يفوق بكثير تأثير كبار القادة الآخرين في الحركة، فإن عبء الإثبات يقع على عاتق أولئك الذين يزعمون أن مثل هذه الضربة ستدمر الجماعة وتقضي على مسارها على المدى الطويل

وأخيرًا، فإن ربط الاستراتيجية المناهضة للحوثيين بعملية تتطلب وقتًا طويلًا للتحضير، دون ضمان نجاحها في القضاء على الهدف، ناهيك عن احتمالية انهيار النظام، يعد مقامرة غير ضرورية ومحفوفة بالمخاطر. فقد يستغرق تطوير المعلومات الاستخباراتية اللازمة لتنفيذ عملية اغتيال عبد الملك وقتًا طويلًا، يليه انتظار الفرصة العملياتية المناسبة لتنفيذ الضربة، مما قد يؤدي إلى حالة من الركود الاستراتيجي. وفي المقابل، هناك العديد من الأنشطة الجوهرية التي يمكن — وينبغي — القيام بها لتقويض البنية التحتية الاقتصادية، والقمعية، والعسكرية، والإعلامية، والتنظيمية للنظام. وكما يوضح جونستون في كتابه **هل تنجح عملية قطع الرأس؟**، "على الرغم من أن استهداف القادة قد يسهم في دعم الجهود الشاملة للدول ضد التنظيمات المسلحة، فإن عوامل أخرى تلعب دورًا محوريًا في تحديد نجاح تلك الجهود"

وتُظهر التجربة الإسرائيلية في إضعاف حزب الله اللبناني وإخضاعه أن القضاء على «الدول الإرهابية» المؤسسية يتطلب ما هو أبعد من استهداف الأفراد. فعلى الرغم من نجاح إسرائيل في تصفية قيادات بارزة داخل الحزب، إلا أن استراتيجيتها لم تقتصر على ذلك، بل شملت استهداف طبقات متعددة من القيادة العليا والمتوسطة عبر الغارات الجوية وعمليات التخريب، بالإضافة إلى توجيه ضربات دقيقة إلى البنية التحتية المالية، والترسانة العسكرية، والعمليات الإعلامية للحزب. كما دعمت إسرائيل أنشطتها العسكرية بحملة دبلوماسية لعزل حزب الله وتعزيز مراكز قوى بديلة داخل لبنان. ويوفر هذا النهج المتكامل نموذجًا أكثر فاعلية وشمولية يمكن للتحالف المناهض للحوثيين الاستفادة منه لإضعاف وكيل إيران في اليمن

وفي مقال نُشر عام ٢٠٢١ على War on the Rocks، أشار كولين كلارك إلى أن القيادة ليست سوى عنصر واحد ضمن البنية التحتية للجماعات الإرهابية، وأن القضاء على فرد واحد لا يكفي عادةً لإسقاط جماعة راسخة وذات خبرة. ووفقًا لقوله: «تشير الأدلة الكثيرة إلى أن تعطيل التنظيمات الإرهابية وشبكات التمرد يكون أكثر فاعلية عند التركيز على تفكيك خطوط الإمداد، واستهداف القدرات اللوجستية، وحرمان المتمردين من أي دعم خارجي، سواء من جهات حكومية أو غير حكومية. ولا يعني هذا أن استهداف الشخصيات البارزة غير فعال، لكنه مجرد أداة ضمن استراتيجية أوسع، وغالبًا ما تعتمد فاعليته على الظروف المحيطة"

وعليه، فإن الجهود المبذولة لاغتيال عبد الملك قد تكون خطوة مبررة لإضعاف الحوثيين، ومن المحتمل أن تحقق فوائد كبيرة، لكنها لن تكون كافية وحدها للقضاء على الجماعة أو إنهاء التهديدات التي تمثلها. فالاعتماد على نهج يستند إلى استهداف فرد واحد كحل سريع للمشكلات الاستراتيجية هو تفكير تبسيطي من شأنه أن يؤدي إلى استراتيجيات غير مدروسة ونتائج مخيبة للآمال. ومن أجل تحقيق هزيمة حاسمة لنظام الحوثيين، يتعين على الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى جانب جميع الأطراف الساعية إلى الاستقرار في المنطقة، التركيز على تفكيك الهيكل الذي يتيح لهذا التنظيم العمل، بما يشمل مصادره الاقتصادية، وآلته الدعائية، وأدواته القمعية، وقدراته العسكرية، وقيادته متعددة المستويات. وكما أشار كلارك: «تميل الجماعات الإرهابية إلى الصمود بعد فقدان زعيمها أكثر من قدرتها على البقاء عند تعرض بنيتها التحتية للتوقف». وبينما قد لا توجد طرق مختصرة لهزيمة الحوثيين، فإن تنفيذ حملة شاملة ومتكاملة سيكون أقل تكلفة بكثير من الفشل في القيام بذلك

-killing-than-more-require-will-houthis-the-defeating/٠٢/٢٠٢٥/com.warontherocks//:https
١=singlepage?/chief-their

الحوثيون يعلقون هجماتهم – في الوقت الراهن

إميلي ميليكن

THE NATIONAL INTEREST

توقفت هجمات الحوثيين في اليمن على السفن التجارية في البحر الأحمر مع دخول اتفاق وقف إطلاق النار المؤقت حيز التنفيذ في غزة، إلا أن الجماعة لا تزال تشكل تهديدًا متزايدًا للأمن الإقليمي

بعد فترة طويلة من الهجمات المستمرة التي شنها الحوثيون على حركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر لمدة ١٣ شهرًا، تنفس المجتمع الدولي الصعداء إثر تعليق هذه الهجمات. ومع ذلك، شهدت العمليات العسكرية المحلية التي تنفذها الجماعة تصاعدًا ملحوظًا، مما يثير القلق بشأن استقرار المنطقة

عقب إعلان وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، أعلن الحوثيون عن تعليق هجماتهم على السفن التجارية. حيث أرسلوا أولاً رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى شركات الشحن الدولية، ثم أصدر زعيمهم عبد الملك الحوثي بيانًا أكد فيه على هذا التوقف، لكنه أشار إلى أن الجماعة تحتفظ بحقها في استهداف السفن الإسرائيلية إذا اقتضت الضرورة، محذرًا من إمكانية استئناف الهجمات في المستقبل

وقد شكلت الهجمات على حركة الشحن الدولي ضربة قاسية، حيث اضطرت شركات الشحن إلى اتخاذ أحد ثلاثة خيارات مكلفة: الإبحار حول القرن الأفريقي لتجنب مضيق باب المندب تمامًا، أو دفع رسوم للحوثيين، أو نقل البضائع إلى قوارب أصغر لتقليل المخاطر

ورغم عدم وضوح ما إذا كان الحوثيون سيستأنفون استخدام الطائرات المسيّرة والصواريخ ضد السفن، فإن تركيزهم قد تحول بشكل ملحوظ نحو العمليات العسكرية المحلية ضد الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا

وفي الأيام التي تلت إعلان وقف إطلاق النار، وفي وقت كانت فيه إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد صنفت الجماعة كمنظمة إرهابية، اتخذ الحوثيون خطوات مقلقة لتعزيز سيطرتهم على الأراضي اليمنية. ففي مايو ٢٠٢٤، احتجزوا ١٣ موظفًا من الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، مما أجبر الأمم المتحدة على تعليق عملياتها في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما قطع وصول المنظمة إلى نحو ٧٠-٨٠٪ من اليمنيين في تلك المناطق

وفي نفس الوقت، أفادت التقارير بأن الحوثيين قاموا بنقل آلاف المقاتلين إلى جبهات القتال في محافظة مأرب، التي تعد نقطة محورية لعملياتهم العسكرية، وبدأوا في تنفيذ ضربات تمهيدية استعدادًا لشن هجوم واسع للسيطرة على المحافظة. كما أطلق الموالون للحوثيين حملة إعلامية تهدف إلى الضغط على القبائل المحلية للتنازل عن السيطرة على المنشآت الاستراتيجية مثل منشآت الطاقة والمرافق الحكومية والقواعد العسكرية

وفيما يخص التحركات العسكرية، أظهرت التقارير أن العديد من قادة الحوثيين يتفاخرون بأن «الضربة الحاسمة» لفرض السيطرة الكاملة على اليمن باتت وشيكة، وحذر أحدهم علنًا من أن الأصول الأمريكية في الشرق الأوسط قد تصبح هدفًا لصواريخ الحوثيين إذا استمر الرئيس ترامب في «عدائه"

وعلى الرغم من استمرار الحوثيين في ارتكاب الانتهاكات وخلق الاضطرابات في اليمن، إلا أن أنشطتهم نادراً ما تحظى باهتمام دولي كبير إلا عندما تهدد الاقتصاد العالمي بشكل مباشر. ومن المتوقع أن تكون تحركاتهم الأخيرة ضد الحكومة اليمنية جزءًا من استراتيجية تهدف إلى تعزيز نفوذهم قبيل أي مفاوضات سلام مستقبلية

رفض الحوثيون الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة اليمنية، وأعلنوا عن نيتهم في احتكار السلطة في البلاد. وقد تساهم محاولاتهم السيطرة على محافظة مأرب -وهي واحدة من آخر معاقل الحكومة- في تعزيز قوتهم الاقتصادية ومنحهم شرعية أكبر على الساحة الدولية. وفي المقابل، سيؤدي ذلك إلى تقليص سلطة الحكومة اليمنية في منطقة استراتيجية، مما يضعف من مصداقيتها على الصعيدين المحلي والدولي

إن سيطرة الحوثيين على اليمن قد تحمل عواقب بعيدة المدى على الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، إذ من شأنها تعزيز النفوذ الإيراني في البلاد، وتوفير موطئ قدم استراتيجي لطهران في مضيق باب المندب وعلى الحدود مع المملكة العربية السعودية. كما قد يشجع الحوثيين على توسيع نفوذهم إلى ما وراء حدود اليمن، ويعزز من تعاونهم مع خصوم الولايات المتحدة مثل روسيا والصين

وتشير التقارير إلى أن الحوثيين يتعاونون مع حركة الشباب الصومالية المرتبطة بتنظيم القاعدة، وقد نشروا قوات في سوريا. إضافة إلى ذلك، وردت أنباء عن وجود مرتزقة حوثيين يقاتلون في حرب أوكرانيا، بصفقة محتملة قد ترسل بموجبها موسكو صواريخ مضادة للسفن إلى الحوثيين

كما تشير بعض التقارير إلى أن الصين قد تكون متورطة في دعم الحوثيين لتوفير الأسلحة، مما يدل على أن الجماعة قد تكون بصدد توسيع نطاق تحالفاتها مع كيانات غير حكومية. وإذا استمر الوضع على هذا المنوال، فإن ما كان في السابق تمردًا محليًا قد يتحول إلى تحدٍ جيوسياسي أكبر للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة

https://nationalinterest.org/blog/middle-east-watch/houthis-have-paused-attacks-for-now

مطار جزيرة «عبد الكوري» الغامض
أصبح الآن يعمل بكامل طاقته

The Maritime Executive
INTELLECTUAL CAPITAL FOR LEADERS

أصبح المطار الغامض في جزيرة عبد الكوري بأرخبيل سقطرى يعمل الآن بكامل طاقته، وفقًا للصور التي التقطها القمر الصناعي «سينتينل ٢» في ١٦ فبراير، والتي أظهرت طائرة نقل كبيرة على الطرف الشمالي من المدرج. وبالنظر إلى تكوين الطائرة وأبعاد جناحيها، يبدو أنها من طراز C-17.

تم إكمال الجزء الشمالي «المفقود» من المدرج باستخدام الخرسانة، وتم إضافة علامات مدرج مطلية باللون الأبيض، مماثلة لتلك الموجودة في بقية المدرج. ومن الواضح أن هذا الجزء صُمم خصيصًا لتحمل وزن الطائرات الثقيلة مثل طائرة C-17 عند هبوطها

إن إكمال المدرج بالكامل بالخرسانة لم يكن بالأمر السهل، نظرًا لصعوبة نقل المواد الخام وغياب البنية التحتية اللازمة للبناء في الجزيرة، بما في ذلك نقص المياه

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، شهد المطار زيارات منتظمة لطائرة أصغر حجمًا ذات جناحين يقل طولها عن ٢٥ مترًا، والتي تتوقف لفترات قصيرة في ساحة انتظار الطائرات قبل مغادرتها. ولا يُعرف موقع هذه الطائرة الدائم أو مصدر الدعم اللوجستي للنشاط التشغيلي الجاري في الجزيرة. ومع وجود بنية تحتية جديدة، قد تكون هناك حاجة إلى حامية عسكرية لحمايتها، مما يستدعي توفير الإمدادات اللازمة لها

وفي سياق متصل، يبدو أن عمليات تهريب الأسلحة إلى الحوثيين عبر الممرات البحرية شمال جزيرة عبد الكوري قد استؤنفت، إن كانت قد توقفت أصلاً. ففي ٢٨ يناير، اعترض زورق تابع لخفر السواحل الأمريكي مركبًا شراعيًا في بحر العرب، كان يحمل شحنة من مكونات الصواريخ الباليستية والطائرات البحرية المسيرة، إلى جانب معدات الاتصالات والشبكات العسكرية وأجزاء من قاذفات الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات. وبحسب تحليل المواد المضبوطة، كانت الشحنة متجهة إلى الحوثيين

وفي ١٢ فبراير، تمكن خفر السواحل اليمني من اعتراض سفينة كانت تحمل حاوية بطول ٤٠ قدمًا متجهة إلى ميناء الحديدة. وقد احتوت الحاوية على هياكل صواريخ كروز، ومحركات نفاثة تستخدم في الصواريخ والطائرات الانتحارية المسيرة، إضافةً إلى طائرات استطلاع بدون طيار، ورادارات بحرية، ونظام تشويش حربي إلكتروني حديث، ونظام اتصالات لاسلكي متطور

وفي حال كانت هناك عمليات استطلاع تُجرى من جزيرة عبد الكوري، فقد تساهم هذه الأنشطة في تعزيز قدرات عمليات الاعتراض المستقبلية

https://maritime-executive.com/article/mysterious-airfield-on-gulf-of-aden-is-now-fully-operational

لا انتعاش لحركة المرور في البحر الأحمر

بريجيت ديكون

Lloyd's List

لا يـزال حجم الحـركة ضمن نطـاق «الوضـع الطبيعي الجـديـد» بعد مـرور أكـثر من شـهر على إعـلان الحوثيـين عن وقـف شبـه كـامل للهجمـات

المحللون الأمنيون يشيرون إلى أن قطاع الصناعة يتبنى الحذر - وهو أمر مبرر

عادت نحو ١٠٠ سفينة إلى الممر الملاحي الدولي في البحر الأحمر أو بدأت في استخدامه مجددًا منذ ١٩ يناير

تظل حركة المرور عبر البحر الأحمر ضمن «الوضع الطبيعي الجديد» منذ إعلان الحوثيين عن وقف شبه كامل للهجمات، وهو ما يزيد من حذر بعض قطاعات الصناعة التي تتابع الوضع عن كثب

ومنذ ١٩ يناير، عادت حوالي ١٠٠ سفينة إلى الممر الملاحي الدولي في البحر الأحمر أو بدأت في استخدامه مجددًا. ورغم ذلك، تظل حالة عدم اليقين قائمة، مما يمنع جزءًا كبيرًا من قطاعات الصناعة من استئناف رحلات النقل عبر المنطقة. ووفقًا للتحليل، أصبحت حركة المرور عبر قناة السويس وباب المندب تعمل ضمن حدود «الوضع الطبيعي الجديد"

ورغم مرور أكثر من شهر على تخفيف الحوثيين للقيود المفروضة على البحر الأحمر، وكذلك مرور أكثر من شهرين منذ آخر هجوم على الشحن، لا يزال العديد من مالكي السفن ومشغليها يتجنبون الممر الملاحي الذي يمر عبر البحر الأحمر

وفي الأسبوع الماضي، عبرت قناة السويس ١٧٧ سفينة محملة بأكثر من ١٠ آلاف طن، وهي سفن يُحتمل أن تشارك في التجارة الدولية، وفقًا لتحليل بيانات تتبع السفن. ورغم انخفاض عدد الزيارات بنسبة ١٥٪ على أساس أسبوعي، إلا أن ذلك يتماشى مع الأحجام التي تم تسجيلها في الأسابيع الماضية

وفي الفترة بين ٢٧ يناير و٢٣ فبراير، سجلت قناة السويس ٧٤٥ عبورًا، مما يعادل حوالي ٥٤,٧ مليون طن. وفي الفترة من ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٢٦ يناير ٢٠٢٥، كان العدد ٧٩٤ سفينة محملة بما يعادل ٥٧,٨ مليون طن. وقد تقلبت معدلات عبور السفن بشكل طبيعي بين الأسابيع والأشهر، مع تسجيل انخفاض مماثل في نفس الفترة من العام الماضي

أما بالنسبة لباب المندب، فقد تم تسجيل زيادة طفيفة في عبور السفن من أسبوع لآخر، حيث ارتفع العدد من ٢١٥ إلى ٢١٨، وهو ما يقع ضمن النطاق الطبيعي. وفي الأسابيع الأربعة الماضية، تم تسجيل ٨٦٠ عبورًا عبر المضيق، بما يعادل حوالي ٥٦,٥ مليون طن، مقارنة بـ ٨٧٩ عبورًا و٥٧,٧ مليون طن في الأسابيع الأربعة السابقة

ويرى التحليل أن عدم حدوث زيادة ملحوظة في حركة المرور عبر نقاط الاختناق في البحر الأحمر لا يعني غياب استئناف العبور، بل يعني ببساطة أنه لم يحدث انتعاش ملموس

ومنذ ١٩ يناير، وهو اليوم الذي أعلن فيه الحوثيون عن وقف جزئي لهجماتهم على الشحن التجاري، تم تسجيل أكثر من ١٠٠ عبور للسفن عبر باب المندب، بعد فترة من التوتر والقلق. كما أفادت هيئة قناة السويس بأن ٤٧ سفينة قد حولت مسارها من رأس الرجاء الصالح إلى قناة السويس منذ بداية فبراير

وقالت الهيئة أيضًا في بيانها الأخير: «نتوقع عودة المزيد من الخطوط الملاحية مع استمرار الاستقرار في المنطقة.”

على الرغم من هذه التحركات، لا يزال قطاع الشحن حذرًا تجاه العودة الكاملة للنقل عبر البحر الأحمر. كما أشار المحلل الأمني ديرك سيبيلز إلى أن الحملة الحوثية لم تنتهِ بعد، بل هي في مرحلة توقف فقط، في إشارة إلى أن الحوثيين لا يزالون يمتلكون القدرة على مهاجمة السفن

ورغم مرور أكثر من شهرين على آخر محاولة هجومية ضد السفن التجارية، فإن الحوثيين لا يزالون نشطين في بعض الهجمات، حيث شنوا هجومًا صاروخيًا ضد طائرة مقاتلة وطائرة بدون طيار أميركية في الأسبوع الجاري

وتجنبًا لتصعيد الوضع، امتنع الجيش الأميركي عن تنفيذ ضربات انتقامية ضد مواقع إطلاق الصواريخ، وفقًا للمحلل أران كينيدي، لتفادي منح الحوثيين ذريعة لاستئناف الهجمات على السفن التجارية المرتبطة بالولايات المتحدة

وإذا استمر الحوثيون في استهداف الأصول العسكرية الأميركية، فمن المرجح أن ترد الولايات المتحدة تحت مسمى مكافحة الإرهاب، مما قد يدفع الحوثيين إلى تصنيف السفن المرتبطة بالولايات المتحدة على قائمة الحظر مجددًا

https://www.lloydslist.com/LL1152695/No-recovery-for-Red-Sea-traffic?amp;utm_cam-=paign=search_rss&utm_medium=RSS&utm_term

يجب على الرئيس ترامب إبقاء أمريكا خارج اليمن

THE NATIONAL INTEREST

براندون ج. وايكر

اقتراح بالحصار أو الاستيلاء على ميناء الحديدة: تحليل استراتيجي

برز في بعض الأوساط الأمريكية مقترحًا يقضي بأنه لإنهاء تهديد الحوثيين، يجب على الجيش الأميركي إما الاستيلاء على ميناء الحديدة اليمني أو فرض حصار عليه. قد يدو هذا المقترح منطقيًا للوهلة الأولى، لكنه يتطلب تدقيقًا عميقًا في تداعياته العسكرية والسياسية

يُعد ميناء الحديدة نقطة الدخول الأساسية للواردات إلى اليمن، كما يشكل قناة رئيسية لإيصال الإمدادات والأسلحة غير المشروعة إلى الحوثيين، الذين يتحصنون في المناطق الجبلية والسواحل اليمنية، وينفذون هجمات دورية بصواريخ باليستية مضادة للسفن على الأصول البحرية الأميركية في المنطقة

ومع ذلك، فإن الاستنتاج القائل بأن القوات الأميركية يجب أن تكون هي الجهة المسؤولة عن السيطرة على هذا الميناء وإدارته بهدف منع الحوثيين وعملائهم الإيرانيين من استخدامه لتحقيق أهدافهم، يبدو غير مبرر من الناحية الاستراتيجية

على مر السنين، تضمن هذا النوع من الدعوات إشراك أطراف متعددة، لكن التجربة أثبتت، بعد عقدين من الحروب في أفغانستان والعراق، أن مثل هذه «المهام متعددة الأطراف» في الشرق الأوسط غالبًا ما تؤدي إلى تحميل الجيش الأميركي مسؤوليات إضافية لا ينبغي له أن يتحملها

التغيرات الديناميكية في السياسة والجغرافيا

على مدار أكثر من عقدين من الزمن، انخرط الجيش الأميركي في عمليات تهدف إلى السيطرة على الأراضي، وتغيير البيئة الاجتماعية والسياسية، وتحديد المنتصرين والخاسرين في الشرق الأوسط. ومع ذلك، كانت نتائج هذه العمليات محل شكوك واسعة؛ فقد أُزهقت أرواح الآلاف من الجنود الأميركيين، وأنفقت تريليونات الدولارات، وأسفرت هذه الجهود عن مزيد من زعزعة استقرار المنطقة

الشرق الأوسط، بتعقيداته السياسية والجيوسياسية، يشبه إلى حد كبير الرمال المتحركة. وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة تفتقر إلى مصالح استراتيجية هناك، لكن فكرة استمرار احتفاظ الجيش الأميركي بمناطق في سوريا، أو التدخل في قطاع غزة، أو حتى الاستيلاء على ميناء في اليمن بهدف محاربة مجموعة متمردة، تبدو غير عقلانية وغير مجدية

وحتى في مواجهة تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية، اللذين يشكلان تهديدًا حقيقيًا، لم تكن نتائج التدخل الأميركي حاسمة. فقد أدى ذلك إلى تمدد الجهاد العالمي إلى مناطق جديدة، ما يكشف عن عيوب استراتيجية في التعامل مع هذه التهديدات

الحصار أو ضم الميناء؟ وبدائل أخرى

ظهرت دعوات تطالب بضم ميناء الحديدة، ربما بسبب قلة احتمالات إنهاء الحصار البحري المشترك بين البحرية الأميركية وشركائها الإقليميين. ومع ذلك، سيعرض تنفيذ هذا الخيار القوات الأميركية المتواجدة في المنطقة إلى خطر الهجوم، مما يطرح تساؤلات حول فعالية هذه الخطوة

هل يمكن للقوات الأميركية الاستيلاء على الميناء والسيطرة عليه؟ ربما. وهل سيؤدي ذلك إلى القضاء على التهديد الحوثي؟ ربما. ولكن هل هناك خيارات أكثر فعالية للتعامل مع هذا التهديد؟ بالتأكيد

إحدى البدائل التي يطرحها بعض الخبراء هي استهداف الميناء وتدميره بالكامل. على سبيل المثال، نفذت إسرائيل ضربات محدودة على الميناء باستخدام مقاتلاتها من طراز «إف-٣٥ آي أدير» في الصيف الماضي. ورغم أن هذه الضربات لم تكن كافية للقضاء على التهديد، إلا أنها أسهمت في إبطاء وتيرته. وبالتالي، يتعين على كل من إسرائيل والسعودية بذل جهود أكبر في هذا السياق

يجب على الإسرائيليين والسعوديين بذل المزيد

وإذا كان ميناء الحديدة يمثل نقطة الإمداد الرئيسية للحوثيين المدعومين من إيران، وإذا استمروا في تهديد الولايات المتحدة وحلفائها وعرقلة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، فإنه من المنطقي أن يُعتبر هدفًا عسكريًا مشروعًا. ويجب السعي لإغلاقه، بغض النظر عن العواقب الإنسانية

لكن هذا لا يعني أن الولايات المتحدة بحاجة إلى نشر قواتها لتنفيذ هذه الضربات. وبدلاً من ذلك، يتعين على واشنطن ممارسة الضغط على شركائها الإقليميين، الذين يتلقون دعمًا ماليًا أميركيًا كبيرًا، لتنفيذ هذه العمليات الجوية بأنفسهم

سواء عبر السعودية أو إسرائيل، ينبغي أن تكون الجهود لإغلاق ميناء الحديدة مسؤولية محلية، دون الحاجة إلى تدخل مباشر من الجيش الأميركي أو تعريض سفنه الحربية لمخاطر غير ضرورية. خصوصًا في ظل حاجة القوات الأميركية للتركيز على ساحتين أكثر أهمية استراتيجيًا من منطقة الشرق الأوسط

لا مزيد من التورط في الشرق الأوسط، سيدي الرئيس!

لقد أصبح من غير المقبول أن تستمر الأطراف الإقليمية في الاعتماد على الولايات المتحدة لأداء المهام الصعبة نيابة عنها. ومن الضروري أن تفي الإدارة الأميركية بوعودها السابقة بعدم التورط في نزاعات جديدة في الشرق الأوسط

يجب التصدي للحوثيين عندما يهددون السفن الحربية الأميركية أو طرق التجارة الدولية، ولكن من الأفضل أن تتحمل القوى الإقليمية مسؤولية إيجاد حلول أكثر استدامة لهذا التهديد، حيث أن واشنطن لديها أولويات جيوسياسية أكبر

https://nationalinterest.org/blog/buzz/president-trump-must-keep-america-out-of-yemen

مـــركز أبعاد للدراســـات والبـــحوث
Abaad Studies & Research Center

00967737887778
00967737887778
abaadstudies
abaadstudies
Abaad Studies & Research Center
مركز أبعاد للدراسات والبحوث
abaadstudies@gmail.com
info@abaadstudies.org
www.abaadstudies.org

مركز أبعاد للدراسات والبحوث منظمة مجتمع مدني غير ربحي مرخص من وزارة الشؤون الاجتماعية اليمنية رقم (436) في 18 أكتوبر 2010م ، يهتم بالقضايا السياسية والفكرية والاعلامية كقضايا الديمقراطية والانتخابات والأحزاب وقضايا الأمن والإرهاب ونشاطات الجماعات الايدلوجية والحريات السياسية والفكرية والصحفية إلى جانب القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية ذات الارتباط بالمتغيرات السياسية.

Abaad Studies & Research Center (Abaad) is a non-profit organization that has a license from Yemen's Social Affairs Ministry No. (436) issued on October 18 2010.